الأنباء
الجمعة 20 نوفمبر 2015

محافظ بنك الكويت المركزي ينال أكبر جائزتين في العالم العربي

الهاشل «أفضل محافظ بنك مركزي» وصاحب «الرؤية القيادية» لعام 2015

رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام يقدم جائزة «أفضل محافظ بنك مركزي لـ 2015» للدكتور محمد الهاشل

محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل يتسلم جائزة «الرؤية القيادية» (محمود الطويل)

بيروت ـ اتحاد درويش

أكد محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل أننا نمر بفترة صعبة والتحديات فيها جسيمة تتطلب منا جميعا التكاتف والتعاون لما فيه الصالح العام والخاص للقطاع المصرفي العربي، مشددا على أننا في بنك الكويت المركزي حريصون كل الحرص على تطبيق ورسم وتنفيذ سياسة نقدية ملائمة للظروف الاقتصادية المحلية والخارجية.

وأكد الهاشل أمام الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي بدورته الـ 20 بعد تكريمه من قبل الجهات المنظمة للمؤتمر بمنحه جائزة أفضل «محافظ بنك مركزي للعام 2015» وجائزة «الرؤية القيادية 2015» على ضرورة رسم سياسة رقابية تتبنى أفضل الممارسات العالمية وتتبنى السياسات الافرادية الجزئية والكلية التي تضمن سلامة ومتانة القطاع المصرفي وتعزز من قدرته على امتصاص الصدمات أيا كان منشأها سواء كانت محلية أو خارجية.

وأعلن أن لدى الكويت قطاعا مصرفيا قويا ومتينا قادرا على القيام بدوره بكل كفاءة في الاقتصاد المحلي، لافتا الى ان ذلك لا يعني ان نتلكأ في اتخاذ كل ما هو مطلوب منا لاجتياز كل هذه التحديات العصيبة سواء كانت مالية أو اقتصادية أو جيوسياسية.

وقال ان هذا التكريم من قبل القيادات المصرفية والمالية ليس لشخصي بل هو لكل الكويت وللعاملين في القطاع المصرفي الكويتي والوطن الغالي. وأعلن انني ومن هذا المنبر يشرفني ان أرفع الى حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد هذا التكريم امتنانا وعرفانا لدوره السامي ودعمه الدائم لبنك الكويت المركزي وتوجيهاته السديدة. وكان رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام قد افتتح أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2015 بدورته العشرين الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والذي جاء هذا العام تحت عنوان «خارطة طريق للشمول المالي 2015 ـ 2020» بحضور حشد واسع مع الوفود العربية واللبنانية ممثل القطاعات المصرفية والمالية والاقتصادية، وقد تمثلت الكويت بمحافظ بنك الكويت المركزي على رأس وفد مالي ومصرفي رفيع.

وأكد الرئيس سلام في كلمته أمام المشاركين ان بيروت مازالت مدينة السلام ونافذة المشرق على العالم.

وندد باليد المجرمة وبالعقل الأسود الذي امتد الى منطقة سكنية في برج البراجنة فحصد عشرات الشهداء من المدنيين الأبرياء.

ورأى سلام ان حضور هذه الوجوه العربية الكريمة من أصحاب الكفاءات والإنجازات المالية والاقتصادية هو فعل ثقة بلبنان، شاكرا المملكة العربية السعودية.

والدول الخليجية كافة والمؤسسات والصناديق العربية المانحة التي وقفت ومازالت إلى جانب لبنان. ملاحظا أن لبنان تمكن رغم الضغوط من تثبيت استقراره النقدي بفضل السياسة الحكيمة للمصرف المركزي بقيادة الحاكم رياض سلامة، والقطاعات المصرفية والاقتصادية الاخرى، منوها بإقرار مجلس النواب مجموعة التشريعات المصرفية والمالية.

من جهته، لفت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة خلال افتتاح المؤتمر إلى أن «في لبنان اليوم اكثر من 800 ألف مقترض بينما كان هناك 60 ألفا في عام 1993، وهناك ما يفوق الـ 100 ألف قرض سكني و50 ألف قرض للتعليم، حيث اصدر المجلس المركزي قرارات متكررة عاما بعد عام لرزمات تحفيزية للتسليف بلغت 5 مليارات دولار وهي التي أدت إلى تأمين النمو في لبنان بظروف صعبة للبنان والمنطقة».

وأوضح سلامة أن الثقة هي الأساس، فمصرف لبنان عمل على تثبيت سعر صرف الليرة، مؤكدا أن الليرة اللبنانية مستقرة وستبقى مستقرة، وكل الإشاعات التي سرت في الماضي وخصوصا في آخر شهر لم تترجم في الاسواق واعتدنا عليها، وما قامت به الحكومة ومجلس النواب بإقرار 4 قوانين مهمة للقطاع المالي يسمح للبنان بأن يبقى منخرطا بالعولمة المالية وأن يكون بعيدا عن أي إدراج عن لائحة لتحذير الآخرين من العمل معه.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد كمال الدين بركات إن عنوان المؤتمر يأتي استنادا إلى الواقع الإقليمي والعالمي.

وأشار إلى تطور القطاع المصرفي العربي خلال العام 2015، حيث ارتفعت وبحسب البيانات المتوافرة اصول القطاع المصرفي العربي إلى 3,23 تريليونات دولار بزيادة نحو 6٪ عن نهاية العام 2014، لافتا إلى ان الودائع المجمعة بلغت 2,06 تريليون دولار والقروض حوالي 1,62 تريليون دولار، مشيرا إلى أن عدد المؤسسات المصرفية العربية يبلغ نحو 500 مؤسسة وتزيد أصولها المجمعة على حجم الاقتصاد العربي، حيث تقدر بنحو 109٪.

سلامة: العملة اللبنانية مستقرة وستبقى مستقرة

بركات: ارتفاع أصول القطاع المصرفي العربي إلى 3,2 تريليونات دولار بنمو 6٪

د.محمد الهاشل في لقطة جماعية بجناح بنك الكويت الدولي ويبدو عصام الصقر وعادل الماجد والشيخ محمد الجراح

العدساني: نمو الطلب على الطاقة 47٪ بحلول 2040

نزار العدساني

كونا: أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني امس نمو حجم الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 47٪ ليصل الى نحو 399 مليون برميل نفط مكافئ بحلول 2040.

وقال العدساني في كلمته ضمن فعاليات اليوم الثاني والأخير للدورة السنوية العاشرة لمنتدى الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا)، انه وبحسب توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) سيصل النمو في حجم الطلب العالمي على الطاقة الى هذا المعدل. وأضاف ان النمو السكاني وحجم الصناعات سيكون بفعل الدول النامية والتي ستشهد تغيرات في الطبقات السكانية، حيث من المتوقع زيادة الطبقة المتوسطة في المجتمعات. وذكر العدساني ان الاستراتيجية التي تنتهجها الشركات في المستقبل لاسيما مع تقلبات أسعار النفط تستدعي خفض الشركات المصروفات والنفقات وبالتالي فإن القرارات الاستثمارية طويلة الأجل ستعتمد على أسعار العقود الآجلة. وحول قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، أشار العدساني الى ان قطاع صناعة البتروكيماويات الخليجي سيكون له الأثر الإيجابي على دول المجلس ومن المنتظر ان يحمل المستقبل آفاقا أوسع لشراكات استثمارية جديدة، لاسيما في التقنية والتكنولوجيا لهذه الصناعة.وبين ان الفرص ستكون متاحة في الأسواق المحلية لدول الخليج مع زيادة الشركات ودعم وتطوير الكفاءات البشرية الوطنية. وأكد ان صناعة البتروكيماويات في دول الخليج ستعزز قوتها وستحافظ على قدراتها التنافسية دوليا وبالتالي ستكون هناك زيادة في الأرباح والإيرادات للمستثمرين في هذا المجال.

«أوف أميركا»: الأسواق الخليجية تزداد جاذبية

الأسواق الخليجية باتت توفر فرصا مميزة لشراء الأسهم في ظل التقييمات الجذابة لأسعار أسهمها وتنامي زخم أرباحها

أكد تقرير بحثي نشره مؤخرا بنك أوف أميركا ميريل لينش تحت عنوان «رصد أسواق منطقة مينا والأسواق الواعدة ـ تنامي جانبية دراسة الأسواق الواعدة: التركيز على الجودة» أن جانبية أسواق الأسهم الخليجية أخذت تتنامى في أعقاب موجة البيع واسعة النطاق التي شهدتها تلك الأسواق منذ فصل الصيف المنصرم. وفي هذا الإطار، باتت توفر اليوم فرصا مميزة لشراء الأسهم خاصة في ظل التقييمات الجذابة لأسعار أسهمها وتنامي زخم أرباحها.وفي سياق تعليقه على التقرير، قال رئيس دائرة أبحاث أسواق أسهم منطقة مينا والأسواق الواعدة في البنك هوتان يزهري: «تتوافر فرص واسعة النطاق لشراء الأسهم في تلك الأسواق، إلا أن حسن اختيارها لايزال أمرا في غاية الأهمية. ونحن لا نزال متمسكين بانحيازنا للأسواق التي تتمتع دولها باقتصاد كلي قوي وتقييمات سعرية جذابة لأسهمها التي توفر أرباحا بشكل مستمر أو تشهد نموا متفوقا للأرباح. وتقف هذه العوامل مجتمعة وراء اختيارنا لسوق الإمارات واعتباره سوقنا المفضل في منطقة مينا واعتبارنا لسوق الكويت سوقنا الواعد المفضل في المنطقة. وأتاح التصحيح السعري القوي الذي شهدته الأسواق الواعدة منذ الصيف المنصرم فرصا كبيرة في العديد من الأسواق الأخرى بما فيها السوق السعودي».

وأوضح يزهري: أن سوق الإمارات يوفر آفاق نمو مميزة على المدى البعيد وزخم نمو قوي للأرباح، ويعتبر السوق الخليجي الوحيد الذي شهد صافي أرباح أسهمه نموا مستمرا حتى الآن خلال العام الحالي، وننصح بالاستثمار في أسهم شركتي اتصالات وإعمار العقارية وبنك أبوظبي التجاري. وأضاف: رغم تنامي الفرص التي يوفرها السوق السعودي نظرا لانخفاض أسعار أسهمه، إلا أننا نعتقد أن الوقت قد حان للتدقيق واختيار الأسهم المناسبة.

السوق الكويتي بين الأسواق الواعدة في المنطقة

سوق الإمارات يوفر آفاق نمو مميزة على المدى البعيد

الاقتصاد القطري الأكثر مرونة خليجياً

هبوط هادئ

من ناحيته، قال المحلل الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جان ميشيل صليبا: «نعتقد أن اقتصاد الإمارات سيشهد هبوطا هادئا هذا العام بدليل تباطؤ سرعة تقلبات المؤشرات شديدة التذبذب. ويعتبر التأثير المباشر قريب الأمد لانخفاض أسعار النفط أضعف وطأة على اقتصاد الإمارات من تأثيره على سائر دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن التأثير غير المباشر عبر انخفاض السيولة الاقليمية والمحلية والقطاع العقاري والقطاع الخارجي والمديونية سيكون أقوى إذا ظلت أسعار النفط منخفضة لمدة طويلة. وعلى المدى القريب، نتوقع أن تتمكن دبي من معالجة تحديات إعادة التمويل، لكننا نتوقع في المقابل أن تشهد دبي إطلاق مشاريع كبرى تدريجيا وعلى مراحل زمنية. كما نتوقع استمرار التزام حكومة دبي القوي بتنفيذ مشروع إكسبو 2020 في مواعيده المحددة.

تباطؤ النمو

وتوقع صليبا في المقابل أن يؤدي ارتفاع العجوزات المالية السعودية إلى إبطاء معدلات النمو بسبب تباطؤ معدلات نمو القطاع الاقتصادي غير النفطي والمخاطر التي تتهدد حجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي واستقرار السياسات وثبات السياسة النفطية. كما توقع عدم تأثر النشاط الاقتصادي للمملكة على المدى القريب بسبب استمرار انتهاجها لسياسة مالية توسعية واستمرار نمو التسهيلات الائتمانية.

أكثر مرونة

وأضاف: في المقابل، نعتقد أن يظل الاقتصاد القطري الأكثر مرونة بين الاقتصادات الخليجية. ونتوقع أن يواصل أداء الاقتصاد الكلي القطري التفوق على أداء الاقتصادات الكلية لسائر دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لاستمرار الإنفاق الرأسمالي الحكومي على مشاريع استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم على ما يبدو. ولا يزال سعر تعادل النفط القطري من بين الأدنى في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتراوح بين 66 و60 دولارا أميركيا على التوالي للبرميل.

مصر لاتزال بحاجة إلى حشد التمويل الخارجي

توقع تقرير بنك أوف أميركا أن تستفيد مصر من ناحيتها بشكل دوري من انخفاض أسعار النفط وستظل تستقطب المنح الخليجية السخية نظرا لأهميتها الجيوسياسية. وتتمثل طريقة معالجة هذا الوضع في مواصلة تنفيذ بنود أجندة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية واستقطاب تمويلات خارجية.

في المقابل، لايزال استمرار انخفاض أسعار النفط والتهديدات الجيوسياسية الإقليمية لمدة طويلة يشكل أبرز المخاطر التي تتعرض لها اقتصادات دول المنطقة. وفي حال تحققت المخاطر الخارجية وعزف المستثمرون عن تحمل المخاطر العالمية، فقد يقل الإقبال على سوق دبي ويتسبب في أزمة ائتمانية.

النعيمي: استثمارات النفط يجب استمرارها لتلبية زيادة الطلب

المنامة ـ رويترز: قال وزير البترول السعودي علي النعيمي امس إن الاستثمارات المستقبلية في النفط يجب أن تستمر من أجل تلبية زيادة متوقعة في الطلب العالمي على الخام بأكثر من مليون برميل يوميا.

وقال النعيمي أمام مؤتمر عن الطاقة في العاصمة البحرينية المنامة «الطلب على النفط آخذ في النمو. ومن أجل تلبية الزيادة في الطلب ينبغي أن يكون هناك استمرار إن لم يكن زيادة في وتيرة الاستثمارات في صناعة البترول لضمان استقرار السوق على المدى القصير والطويل».

من جهتها، قالت وزارة الطاقة الإماراتية إن أسعار النفط ستبدأ في التحسن العام المقبل ووصفت قرار أوبيك العام الماضي بعدم خفض الإمدادات بأنه قرار صائب.

وقال مطر النيادي وكيل وزارة الطاقة الإماراتي أمام المؤتمر «نعتقد أن سياسة أوبيك سياسة صائبة.. وسيشهد العام المقبل تحسنا في الأسعار.. في 2016 قد نشهد بعض التصحيح في السوق».

النفط يرتفع بفضل تغطيات قصيرة

سنغافورة ـ رويترز: ارتفعت أسعار النفط في آسيا أمس لكنها ما زالت تقاوم كي تبتعد عن حاجز الـ 40 دولارا للبرميل، حيث عززت وفرة الإمدادات والمخزونات استمرار تخمة المعروض في الأسواق.

وجرى تداول خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة بسعر 40,91 دولارا للبرميل بزيادة 16 سنتا عن سعر آخر تسوية.

وقال متداولون إن تغطية المراكز المكشوفة يرجع لها الفضل في المكاسب المحدودة التي تحققت وليس المعنويات الايجابية في السوق.

وبلغ سعر خام برنت العالمي في العقود الآجلة 44,50 دولارا للبرميل بزيادة 36 سنتا.

وبشكل عام ما زالت أسواق النفط متخمة، وأبرز الأدلة الظاهرة على ذلك زيادة المخزونات الأميركية.

.. و«الكويتي» بـ 35,5 دولارا

كونا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس الأول 29 سنتا ليبلغ 35,58 دولارا مقابل 35,87 دولارا للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

ويتوقع الخبراء أن تظل الأسعار عند مستويات متدنية لبقية السنة وخلال 2016 مع استمرار تفوق الإنتاج على الطلب.

«المركزي الأميركي» يتجه صوب رفع الفائدة في ديسمبر

واشنطن ـ رويترز: أيد غالبية مسؤولي مجلس الاحتياطي الاتحادي زيادة محتملة لأسعار الفائدة في ديسمبر أثناء آخر اجتماع هذا العام للجنة السياسة النقدية لكنهم ناقشوا أيضا أدلة على أن التوقعات الطويلة الأجل للاقتصاد الأميركي ربما تحولت بشكل دائم الى التراجع.

وجاء في محضر اجتماع الاحتياطي الاتحادي في 27 ـ 28 أكتوبر انه بعد فترة الصيف ومطلع الخريف التي شهدت اضطرابا في أسواق الولايات المتحدة وموجة مبيعات في الصين شعر «معظم» المشاركين بأن الظروف المواتية لرفع الفائدة «ربما تتحقق بحلول موعد الاجتماع المقبل».

واتخذ قرار بوضع إشارة مباشرة على غير المعتاد في بيانهم الذي اعقب الاجتماع إلى رفع محتمل لأسعار الفائدة في ديسمبر، مع إبداء «اثنين» فقط من الأعضاء قلقا بشأن توقع قوي لهذا الإجراء بحسب المحضر.

وأوضح خبراء مجلس الاحتياطي كيف أن البنك المركزي ربما تأخر في توصيل نواياه الى الأسواق مما دفعها الى إرجاء توقعاتها لزيادة محتملة للفائدة إلى العام المقبل. لكن صياغة بيان أكتوبر أعادت تلك التوقعات سريعا إلى ديسمبر.